



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



Empowered lives
Resilient nations

المملكة العربية السعودية

عدالة النوع الاجتماعي والقانون

حقوق النسخ © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠١٩ . جميع الحقوق محفوظة .

United Nations Development Programme ,
One UN Plaza, New York, NY, 10118, USA

يمكن استخدام هذه المطبوعة في الأغراض غير التجارية وفي أغراض الاستخدام العادل، مع مراعاة التنويه والإشارة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشكل الملائم. يجب أن يكون أي استخدام آخر بتصريح كتابي صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .
أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير عدالة النوع الاجتماعي والقانون، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) .
الآراء والتحليلات الواردة في هذه المطبوعة لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو أعضاء مجلسها التنفيذي أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

صورة الغلاف: © UNDP
التصميم والإعداد: Prolance FZC

تم إنجاز هذا العمل بدعم من حكومة اليابان، ومانحين أسهموا في «جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون» فضلًا عن مساهمين آخرين.

المملكة العربية السعودية

عدالة النوع الاجتماعي والقانون

تقييم القوانين المؤثرة على عدالة النوع الاجتماعي
والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي

جدول المحتويات

5	المقدمة
5	نظرة عامة
9	الحماية من العنف الأسري والعنف الجنسي
10	جرائم الشرف
10	الزنا والجنس خارج إطار الزواج
10	الإجهاض للناجيات من الاغتصاب
11	ختان الإناث
11	شؤون الأسرة
12	الميراث
12	الجنسية
12	قوانين العمل
13	العمل بالجنس وقوانين مكافحة البغاء
13	الـتـجـار بالبشر
14	التوجه الجنسي والهوية الجنسية والقضايا ذات الصلة
14	المملكة العربية السعودية: الموارد الرئيسية

النطاق

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) – بإجراء دراسة حول عدالة النوع الاجتماعي والقانون؛ وتهدف الدراسة إلى تقديم تقييم متكامل للقوانين والسياسات المؤثرة على عدالة النوع الاجتماعي والحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في منطقة الدول العربية.

تتكون الدراسة من مقدمة تصف الخلفية والمنطق الحاكم وإطار العمل التحليلي والمنهجية، و١٨ فصلاً للدول. يستعرض كل فصل من فصول الدول خرائط التطورات التشريعية والسياساتية الأساسية في الدولة، فيما يخص عدالة النوع الاجتماعي.

ويستعرض فصل الدولة هذا نتائج الدراسة المتصلة بالمملكة العربية السعودية. ويقدم الفصل تحليلًا بما إذا كانت قوانين وسياسات الدولة تعزز أم تعيق المساواة بين النساء والرجال أمام القانون، وما إذا كانت تكفل الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

- ويشتمل فصل الدولة على تحليل للمجالات القانونية التالية:
- الضمانات الدستورية للمساواة بين الجنسين وتدابير الحماية الدستورية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.
 - حالة القوانين الجنائية وما إذا كانت قوانين العنف الأسري في الدولة تتصدى للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
 - حالة قوانين الأحوال الشخصية وكيف تؤثر على المساواة بين الجنسين.
 - حالة قوانين الجنسية وما إذا كانت تضمن تمتع النساء والرجال بالمساواة في الحقوق المتصلة بالجنسية.
 - حالة قوانين العمل وما إذا كانت تحمي من التمييز ومن العنف القائم على النوع الاجتماعي في أماكن العمل.

المنهجية والشكر والتنويه

تم إجراء الدراسة على مرحلتين :

١. مراجعة المواد المنشورة، في الفترة من يناير/كانون الثاني ٢٠١٦ إلى يونيو/حزيران ٢٠١٧ ، وشملت المراجعة مختلف القوانين واللوائح والسياسات وممارسات إنفاذ القانون المتصلة بعدالة النوع الاجتماعي في الـ ١٨ دولة، وقد شكّل هذا الاستعراض أساس مسودات الفصول الخاصة بالدول.
٢. إدراكاً لحدود وأوجه قصور عملية المراجعة المكتوبة للمواد المنشورة، فقد تم تنظيم عمليات التحقق من صحة المعلومات الواردة في مسودات الفصول في كل من الدول، بقيادة الفرق القارية بالأمم المتحدة والاستعانة باستشاريين قاريين. تمت عملية التحقق من صحة المعلومات على مستوى الدول في الفترة من سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ إلى أغسطس/آب ٢٠١٨ ، لضمان دقة كل فصل من الفصول الخاصة بالدول. والتمست العملية المذكورة تضمين آراء الأطراف الشريكة في الحكومات وأصحاب المصلحة الأساسيين الآخرين على مستوى الدول.

تمت مراجعة هذه الدراسة الخاصة بالمملكة العربية السعودية من قِبل كل من وزارة الخارجية ووزارة العدل وهيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية وقد تم إدراج التعليقات الواردة منها في هذه الدراسة. نوه بإسهامات الأطراف المذكورة ببالغ الامتنان.

قام بتأليف استعراض الأدبيات الذي شكّل أساس تقييم الدولة الاستشاريان جون غودوين وناديا خليفة. وقد قاما أيضاً بمراجعة وتحرير المسودات النهائية وإعدادها للنشر بعد ضمّ إضافات النظراء القاريين إليها. نوه هنا بما قدّم من خبرات وآراء وعمل جاد بكل الامتنان. وقام كل من ناديا خليفة وعمر خيرى بترجمة مخرجات الدراسة إلى العربية والإنكليزية. وننوه بكل الشكر أيضاً بجهود جون تيسيتور للدعم الذي قدّمه في التحرير والمراجعة بالإنكليزية.

في ٢٠١٩ تم تحديث الفصل الخاص بالدولة من قبل نهاد أبو القمصان، بالتشاور مع لجنة شؤون الأسرة السعودية.

المملكة العربية السعودية

تقييم عدالة النوع الاجتماعي

هل يدعم القانون المساواة بين الجنسين والحماية من العنف؟

يُتيح المُلخص المصنف بحسب رموز لونية أدناه مقارنة بين القوانين الوطنية المذكورة في فصل الدولة، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتوصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة، والتوصيات الصادرة للدولة بموجب الاستعراضات الدورية الشاملة ذات الصلة.

جزئياً

تم تناول بعض جوانب عدالة النوع الاجتماعي في القانون، ولكن لا تزال هناك أوجه انعدام مساواة كبيرة.

كلا

لا ينص القانون على المساواة بين الجنسين و/أو لا يتوفر الحد الأدنى من الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

نعم

القانون يكفل المساواة بين الجنسين و/أو الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وهو متنسق إلى حد كبير مع المعايير الدولية. لا يعني التصنيف الأخضر أن القانون مثالي، أو أن عدالة النوع الاجتماعي قد تحققت بالكامل في القضية المعنية.

لا توجد بيانات أو المعلومات المتوفرة غير كافية.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"

صادقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية "سيداو" في عام ٢٠٠٠، مع تحفظات تتعلق بأحكام الشريعة الإسلامية، كما لا تعتبر المملكة نفسها ملزمة بالمادة ٩ (٢) (الجنسية) والمادة ٢٩ (١) (تسوية النزاعات).

الدستور

لا يتضمن النظام الأساسي حكماً بشأن المساواة بين الجنسين أو حظر التمييز على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي. يكفل النظام الأساسي للحكم مبدأ المساواة بشكل عام. تنص المادة ٨ على أن: "يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية". وتنص المادة ٤٧ على أن: "حق التفاضل مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة".

قانون الجنسية

الجنسية

لا تتمتع النساء بنفس حقوق الرجال في منح الجنسية للأطفال أو الأزواج الأجانب. يتصدى قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٢ لموقف أبناء النساء السعوديات المتزوجات من رجال أجانب، بما يشمل أن تتحمل الدولة رسوم إقامتهم وأن تسمح لهم بالعمل في القطاع الخاص. يمكن لأبناء السعوديات أيضاً الاستفادة من برنامج حساب المواطن، الذي يتيح مستحقات نقدية للمواطنين.

المملكة العربية السعودية

القوانين الجنائية

العنف الأسري

تتمتع النساء والفتيات بالحماية بموجب نظام الحماية من الإيذاء لعام ٢٠١٣. وينص النظام المذكور على عقوبات جنائية على أعمال العنف الأسري ويضع آلية للأشخاص من أجل تقديم الشكاوى والحصول على المساعدة والحماية. يمكن تسعين الوضع من خلال توضيح إذا كان القانون يجرّم الاعتصاب بصفته من أشكال الإيذاء.

الإجهاض للناجيات من الاعتصاب

يحظر الإجهاض بموجب أحكام الشريعة الإسلامية بما في ذلك في حالات الاعتصاب. يمكن تنفيذ عملية الإجهاض لإنقاذ حياة المرأة الحامل أو إذا كان الحمل أقل من أربعة أشهر وثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن استمرار الحمل يعرض صحة الأم للخطر.

ختان الإناث

لا يوجد حظر قانوني ولا يُمارس الختان.

الاعتصاب الزوجي

الاعتصاب الزوجي غير مُجرّم. اعتصاب الزوجة من قبل الزوج ليس من القضايا المتداولة والخاضعة للعقاب في المحاكم الشرعية، لكن على الزوج التزام عام ألا يتعرض لزوجته بالأذى.

التحرش الجنسي

تم تجريم التحرش الجنسي في عام ٢٠١٨. يعرّف القانون "التحرش" بأنه كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي يصدر من شخص تجاه أي شخص آخر يمس جسده أو عرضه أو يחדش حياته بأي وسيلة كانت بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة.

الإتجار بالأشخاص

يحظر نظام مكافحة الإتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٩. الإتجار بالبشر وهناك تدابير للوقاية والحماية. هناك مرسوم ملكي ينص على مسؤوليات هيئة مكافحة الإتجار بالبشر، وتشمل: البحوث والمعلومات والحملات الإعلامية والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية لمنع ومكافحة الإتجار بالبشر. كما أطلقت هيئة حقوق الإنسان خطة وطنية لمكافحة الإتجار بالبشر للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠. وتم تدشين حملة توعية لمكافحة الإتجار بالبشر.

الاعتصاب (غير الزوج)

يُعتبر الاعتصاب جريمة جنائية بموجب أحكام الشريعة ويعاقب عليه بجملة من العقوبات، منها الجلد والإعدام.

قتل الإناث: العذر المخفف

(ما يُدعى بـ "جرائم الشرف") لا يقنن القانون السعودي أحكام تخص تخفيف العقوبة بحق مرتكبي جرائم الشرف ضد النساء. ويصدر الحكم على الرجال الذين يرتكبون جرائم الشرف وفقاً لتقدير المحكمة. لم يتم تسجيل قضايا تحت بند ما يُدعى بـ "جرائم الشرف".

العمل بالجنس وقوانين مكافحة البغاء

يحظر البغاء بموجب أحكام الشريعة الإسلامية.

تبرئة المغتصب عن طريق الزواج

لا توجد نصوص قانونية تبرئ المغتصب من العقاب إذا تزوج ضحيته. الأنظمة السارية في السعودية تنص على أن الشخص المُدان بجريمة الاعتصاب يعاقب في كل الأحوال.

الزنا

يجرم الزنا بموجب أحكام الشريعة الإسلامية.

التوجه الجنسي

يجرم السلوك المثلي بين البالغين بالتراضي بموجب الشريعة الإسلامية.

قوانين الأحوال الشخصية

الحد الأدنى لسن الزواج

المادة ١٦/٣ من اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل تؤكد على أن الزواج تحت سن ١٨ عاماً غير مسموح به إلا بتصريح من المحكمة. وقبل إتمام عقد الزواج، من الضروري ضمان أن يكون زواج الفرد تحت ١٨ عاماً لن يؤدي إلى أن "يلحق به ضرر ويحقق مصالحه الفضلى ذكراً كان أم أنثى". وفي قرار وزارة العدل رقم ٣٦٨/٤٠ بتاريخ ٢٧/٥/١٤٤٠ هـ، تم التأكيد على تطبيق هذه المادة، مع المطالبة بالتأكد من تحقق المصالح الفضلى للطرفين في عقد الزواج، بالنسبة إلى الطلبات بزواج أفراد تحت ١٨ عاماً.

الوصاية على الأطفال

الآباء هم الوصياء على الأطفال ويتخذون القرارات الخاصة بالأمر الهامة مثل الرعاية الصحية والتعليم، كما أن للأمر دور في اتخاذ القرارات الخاصة بأطفالها. يمكن أن يتولى الأب أو الأم مسؤولية الشؤون المالية، كما ورد في المرسوم الملكي رقم م/١٣٤ بتاريخ ٢٧/١١/١٤٤٠ هـ (٣٠ يوليو/تموز ٢٠١٩)، بما يشمل تعديل المادة ٣٣ لمنح النساء حقوق متساوية مع الرجال فيما يخص تسجيل المواليد. تمنح المادة ٥ للزواج والزوجة الحق في طلب سجل الأسرة من إدارة الأحوال المدنية، وتم تعديل المادة ٩١ بحيث أصبح نصها: "يعد رب الأسرة في مجال تطبيق هذا النظام هو الأب أو الأم بالنسبة إلى الأولاد القصر".

قوانين العمل

الحق في الأجر المتساوي عن نفس العمل الذي يقوم به الرجل

يحظر نظام العمل التمييز ضد النساء فيما يتعلق باستخدام للعمل أو الأجور، بناءً على تعديلات بموجب مرسوم ملكي رقم ٦٨٤ بتاريخ ٢٧/١١/١٤٤٠ هـ (٣٠ يوليو/تموز ٢٠١٩)، ويشمل هذا المادة الثانية، التي غيرت تعريف العامل إلى: "كل شخص طبيعي - ذكراً أو أنثى- يعمل لمصلحة صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر، ولو كان بعيداً عن نظارته". وتم تعديل المادة ٣ فأصبحت: "العمل حق للمواطن، والمواطنون متساوون في حق العمل دون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواء أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه". وتنص المادة ٣٤ على الآليات التي تحظر التمييز في الأجور بين الرجال والنساء الذين يقومون بعمل له نفس القيمة.

عاملات المنازل

تستثنى عاملات المنازل من الحماية بموجب قانون العمل. ينظم قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٠ لعام بتاريخ ٧/٩/١٤٣٤ هـ (٢٠١٣) توظيف العمال المنزليين ويحدد الحد الأدنى من استحقاقات العمال بالمنازل. يُطلب من أصحاب العمل معاملة عاملات المنازل بكرامة والحفاظ على سلامتهن.

الفصل من العمل بسبب الحمل

يحظر على أرباب العمل فصل النساء من العمل بسبب الحمل بموجب المادة ١٥٥ من نظام العمل.

إجازة الأمومة مدفوعة الأجر

يحق للنساء الحصول على إجازة أمومة لمدة عشرة أسابيع مدفوعة بالكامل من صاحب العمل، ولكنها أقل من معيار منظمة العمل الدولية الذي يبلغ ١٤ أسبوعاً.

القيود القانونية على عمل النساء

يحظر نظام العمل تشغيل النساء في أعمال خطيرة أو صناعات ضارة. يحدد الوزير المهن والوظائف التي تعتبر ضارة للنساء، كما يحظر القانون على النساء العمل ليلاً، باستثناء الحالات التي يحددها الوزير.

نظرة عامة

الإطار القانوني

القانون الدولي

صادقت المملكة العربية السعودية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" في عام ٢٠٠٠، مع التحفظات التالية: في حالة التعارض بين أي من أحكام الاتفاقية وأحكام الشريعة الإسلامية، فليست المملكة ملزمة بمراعاة الأحكام المتناقضة من الاتفاقية؛ ولا تعتبر المملكة نفسها ملزمة بالمادة ٩ (٢) (المتعلقة بجنسية الأطفال) والمادة ٢٩ (١) (المتعلقة بتسوية النزاعات) من الاتفاقية.

القوانين الوطنية

تستند قوانين السعودية إلى الشريعة الإسلامية وهذا ما يؤكده النظام الأساسي الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢ هـ في المادة السابعة ونصها "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة". وتنص المادة الحادية والثمانون من ذات النظام على أنه "لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة العربية السعودية مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات".

بالإضافة إلى قوانين الشريعة، فالقوانين الرئيسية ذات الصلة بعدالة النوع الاجتماعي هي:

لائحة نظام الجنسية العربية السعودية لعام ١٩٥٤

النظام الأساسي للحكم لعام ١٩٩٢

نظام (قانون) العمل لعام ٢٠٠٥

نظام (قانون) مكافحة جرائم الإتهار بالأشخاص لعام ٢٠٠٩

نظام (قانون) الحماية من الإيذاء لعام ٢٠١٣

نظام (قانون) مكافحة التحرش لعام ٢٠١٨

نظام الأسرة الجديد لعام ٢٠١٩

تم اعداد مشروع نظام الأحوال الشخصية وفيه ستة أبواب و٣٤٦ مادة إضافة إلى مجموعة المبادئ والقرارات الصادرة من مجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا.

النظام الأساسي للحكم^١

ينص النظام الأساسي للحكم على ما يلي:

المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية (المادة ١).

يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى وسنة رسوله، وهم الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة (المادة ٧).

يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة وفق الشريعة الإسلامية (المادة ٨).

الأسرة هي نواة المجتمع السعودي (المادة ٩).

تحرس الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها (المادة ١٠).

تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية (المادة ٢٦).

إطار السياسات

قد أنشئ البرنامج الوطني لسلامة الأسرة في عام ٢٠٠٥ لتوفير الإرشاد والتوعية فيما يتعلق بالعنف الأسري^٢.

وتم إطلاق مجلس شؤون الأسرة في عام ٢٠١٧. ويترأس المجلس وزير العمل والتنمية الاجتماعية. ويمثل أعضاء المجلس وزارات الداخلية، والحرس الوطني، والشؤون الإسلامية، والعدل، والعمل والتنمية الاجتماعية، والاقتصاد والتخطيط، والصحة، والثقافة، والمعلومات والتعليم، وتشمل أدوار المجلس التخصص في الاستراتيجيات والسياسات التي تعنى بالمرأة ووضع مقترحات بشأن التشريعات المتعلقة بالأسرة. أنشأ مجلس شؤون الأسرة لجنة لشؤون المرأة.

وتتخذ المملكة العربية السعودية جملة من التدابير لتحسين وضع المرأة. وقد صدرت مؤخرًا دلائل لوائح جديدة وأوامر ملكية وقرارات وزارية بشأن حقوق المرأة. تقليدياً، يتطلب نظام الولاية أن يأذن ولي الأمر الذكر بتمتع المرأة ببعض الحقوق. ولا يزال هذا النظام يؤثر على قدرة المرأة على السفر إلى خارج البلاد والخروج من مراكز الاحتجاز والملاجئ التي تديرها الدولة. ومن التطورات الهامة في هذا الشأن الأمر السامي رقم ٣٣٣٢٢ الصادر في عام ٢٠١٧، والذي يهيئ الكيانات الحكومية عن مطالبة المرأة بالحصول على إذن ولي الأمر لها لكي تُصَحَّ ل الخدمات والإجراءات الحكومية، باستثناء الحالات التي يبررها القانون. وتشمل الجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين: اعتماد رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وخطة التنمية العاشرة ٢٠١٩-٢٠٣٠ التي تهدف إلى تمكين النساء وتعزيز مساهمتهن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولتعزيز التعامل مع ظاهرة الإتهار بالبشر، اعتمدت الحكومة خطة وطنية لمكافحة جرائم الإتهار بالأشخاص ٢٠٢٠-٢٠١٧، وأنشأت اللجنة الدائمة لمكافحة الإتهار بالأشخاص^٤.

في يناير/كانون الثاني ٢٠١٩، أعلنت المملكة مبادرة التنظيم الموحد لبيئة عمل المرأة، التي تطالب بالمساواة في الأجر على العمل المتساوي. لا تطالب المبادرة بالفصل الكامل بين الجنسين في أماكن العمل. إنما تتيح الخيار للعاملين والعاملات بأن يعملوا في مكاتب مختلطة، أو في حجرات خاصة.

تم إطلاق المرصد الوطني لمشاركة المرأة في التنمية في ٢٠١٨ لتحسين ظروف مشاركة النساء في عملية التنمية. المرصد عبارة عن مركز بحثي يرصد مشاركة النساء السعوديات في التنمية على الصعيدين المحلي والدولي، بما يشمل.

المشاركة في المجالات الاقتصادية والتعليمية والتنظيمية والصحية والاجتماعية. يعد المرصد مصدراً مرجعياً لصناع القرار والهيئات الخيرية والجمعيات والمؤسسات. ويقدم المرصد مجموعة من المعايير والمؤشرات المتصلة بدور المرأة في التنمية.

١ النظام الأساسي للحكم، الأمر الملكي رقم أ/٩١، ١٠ مارس/آذار ١٩٩٢
http://www.wipo.int/edocs/laws/en/sa/sa_116en.pdf

٢ لم يتم استعراض مسودة النظام أثناء تحضير هذا الفصل

٣ المرسوم الملكي رقم ١١٤٧١/م ب

٤ ثلاث نساء في مجلس شؤون الأسرة السعودية، "غالف نيوز"، أغسطس/آب ٢٠١٧.

<http://gulfnews.com/news/gulf/saudi-arabia/three-women-on-saudi-arabia-family-affairs-council-1.12.17122>

٥ اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية بشأن التقريرين الدوريين الثالث والرابع للمملكة العربية السعودية، ٩ مارس/آذار ٢٠١٨ (CEDAW/C/SAU/CO/٤-٣)

الخدمات القانونية والاجتماعية

تقدم الحكومة المساعدة إلى الناجيات من العنف والاعتداء الأسري، وتوفر خطاً ساخناً، وأنشأت مراكز إيواء لتقديم الخدمات للناجيات من العنف الأسري^٥. ويمكن تقديم الشكاوى المتعلقة بالعنف الأسري إلى الشرطة، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ولجان الحماية الاجتماعية، في مختلف المناطق والمحافظات، أو إلى هيئة حقوق الإنسان.

وقد تم إنشاء لجان لغرض الحماية الاجتماعية في المناطق والمحافظات الرئيسية في المملكة العربية السعودية من خلال التنسيق مع الكيانات ذات الصلة لتحقيق الضمان الاجتماعي للنساء والأسر. وأنشأت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وحدات مكرسة للحماية الاجتماعية في المناطق والمحافظات. كما تعافت مع عدد من الجمعيات الخيرية لمكافحة العنف ضد المرأة في المناطق التي تفتقر إلى هذه الوحدات. وأنشأت أيضاً إدارات معنية بتمكين المرأة في الهيئات الحكومية.

وتنفذ الحكومة بعض التدابير استجابةً لتزايد قلق المجتمع من انتشار العنف الأسري. وأنشأت الحكومة مراكز إيواء لحماية الأسرة والأطفال لتوفير السكن المؤقت والحصول على الرعاية الصحية. كما تنفذ الحكومة نظام تحديد الهوية استناداً إلى بصمات الأصابع المصممة لتوفير إمكانية وصول المرأة إلى المحاكم بصورة أكثر موثوقية^٦. كان النظام السابق يطلب من النساء أن يتقدمن بأنفسهن إلى المحكمة بحضور أحد الأقارب الذكور لإثبات هويتهن بحال رفض الكشف عن وجوههن.

وهناك مكاتب متخصصة بتوجيه المرأة في المسائل القانونية. وقد عملت جمعية المودة -مبادرة وزارة العدل السعودية- على تطوير نظام استجابة للنزاعات الأسرية على أساس تقييم الاحتياجات. وتقدم مؤسسة مودة المشورة القانونية للمرأة في الرياض وجدة، كما تقوم محاميات المودة بإعداد بيانات الشهود في القضايا لصالح الموكلات^٧.

يُسمح للمرأة بدراسة القانون والتأهل للعمل كمحاميات. ونظام ممارسة المحاماة يحدد المعايير ولا يذكر جنس الممارسين، مما يعني أن كل من الرجال والنساء يحق لهم ممارسة المحاماة^٨. وبحلول عام ٢٠١٨، كانت قد حصلت آلاف النساء السعوديات على شهادات في القانون. وبحلول عام ٢٠١٥، كان عدد النساء اللاتي أجاز لهن ممارسة المهنة ٦٧ امرأة. وقد تضاعف هذا الرقم في السنوات الأخيرة ليصبح الرقم حسب الإحصائية الحديثة (٣٠٤) ٢٠١٨ محامية بالإضافة إلى قبول عدد من المؤهلات للقيام بأعمال كاتب العدل^٩.

كذلك أطلقت الحكومة في عام ٢٠١٨ برامج لدعم ضيافة أطفال النساء العاملات (قُرّة) ودعمت تنقلات المرأة العاملة (وصول). تتوفر بوابة إلكترونية تسمح للباحثات عن العمل بالتسجيل والحصول على المعلومات عن معايير استحقاق العمل ومؤهلاته في جميع المناطق. ويتوفر برنامج تدريبي يقدم خدمات مهنية للمحتاجات وللأيتام، من أجل تطوير المهارات اللازمة لدخول سوق العمل.

الحماية من العنف الأسري والعنف الجنسي

يُعتبر الاغتصاب جريمة جنائية بموجب أحكام الشريعة الإسلامية تستوجب مجموعة واسعة من العقوبات بما في ذلك الجلد والإعدام، تقليدياً، لم يكن اغتصاب الزوج للزوجة قابل للعقوبة في المحاكم الشرعية، غير أن الزوج يقع على عاتقه التزام عام بعدم الإضرار بزوجته، ويمكن للزوجة أن تطلب الطلاق إذا لم تتحمل العيش معه.

وتم تجريم التحرش الجنسي بموجب قانون أقره مجلس الشورى في مايو/أيار ٢٠١٨ (المرسوم الملكي م/٩٦ المؤرخ في ١٦/٩/١٤٣٩ هجرياً). يحدد المرسوم م/٩٦ "التحرش" بأنه كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي يصدر من شخص تجاه أي شخص آخر يمس جسده أو عرضه أو يחדس حياته بأي وسيلة كانت بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة. يفرض القانون على المخالفين عقوبة السجن لمدة تصل إلى سنتين وغرامة تصل إلى مائة ألف ريال سعودي. وتزداد العقوبة إلى السجن لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها ثلاثمائة ألف ريال سعودي إذا كرر الشخص فعل التحرش.

في أغسطس/آب ٢٠١٩، صادقت لجنة الأسرة والشباب بمجلس الشورى بالمملكة على مقترح بتعديل نظام مكافحة التحرش بحيث يوسّع من مجال تجريم التحرش الجنسي.

نظام الحماية من الإيذاء لعام ٢٠١٣

يفرض نظام الحماية من الإيذاء عقوبات جنائية على العنف الأسري ويضع آلية للأشخاص من أجل تقديم الشكاوى والحصول على المساعدة والحماية.

ويُعرّف النظام "الإيذاء الأسري" على النحو التالي: "كل شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، متجاوزاً بذلك حدود ما له من ولاية عليه أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إغالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية. ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو فقيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته أو ممن يترتب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات لهم"^{١٠}.

وقرر مجلس الوزراء السعودي في ٢٠١٩ تعديل مادة من نظام الإجراءات الجزائية متعلقة بقضايا العنف الأسري. أضافت الحكومة فقرة ثالثة إلى المادة ٧١ من اللائحة التنفيذية للنظام، تنص على ما يلي: "يكون سماع أقوال المتهم في قضايا العنف الأسري والتحقيق فيها، بحضور أخصائي نفسي أو اجتماعي من ذوي الخبرة، عند

وتتمثل أهداف التشريع فيما يلي:

١. ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه.
٢. تقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المساعدة اللازمة.
٣. اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته.
٤. نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء والآثار المترتبة عليه.
٥. معالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء.
٦. إيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء^{١١}.

٥ "الوزارة تخصص ١٠٠ مليون ريال سعودي لضحايا العنف الأسري"، عرب نيوز، ٢٤ مارس/آذار ٢٠١٥، http://www.arabnews.com/saudi-arabia/news/722471?quicktabs_stat2=1

٦ تحدد المحاكم النساء بصمات الأصابع، "عرب نيوز، ١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، <http://www.arabnews.com/saudi-arabia/news/830291>

٧ هالة الدوصاري، الشخصية هي السباسبية: الهوية الجنسية في قوانين الأحوال الشخصية لدول الخليج العربية، (واشنطن د.س.، معهد الخليج العربي في واشنطن، ٢٠١٦.

٨ المرسوم الملكي رقم م/٣٨ من ٢٨ رجب ١٤٢٢ (١٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١)، المادة ٣.

٩ كاترين روبيف، "أخوات في القانون: المرأة السعودية تبدأ بمعرفة حقوقها"، مجلة ذا نيويوركركر، ١١ يناير/كانون الثاني ٢٠١٦، <http://www.newyorker.com/magazine/2016/01/11/sisters-in-law>

١٠ نظام الحماية من الإيذاء (٢٠١٣)، المرسوم الملكي رقم م/٥٢ مؤرخ ١٤٣٤/١١/١٥-٢٠١٣/٢١/١٣.

١١ المرجع السابق، المادة ١.

١٢ المرجع السابق، المادة ٢.

١٣ المرجع السابق، المادة ٣.

١٤ المرجع السابق، المادة ٥.

ختان الإناث

إلى الآن، لا تتوفر قوانين الأحوال الشخصية في صيغة مجموعة محددة من المواد والأحكام القانونية، إنما هي تتخذ صيغة مبادئ وقواعد شرعية^{٢٥}. تتولى المحكمة العليا مسؤولية تحديد المبادئ العامة المتصلة بالأحوال الشخصية، ويصدر مجلس القضاء الأعلى القرارات. جاري تحضير نظام بالأحكام القضائية، وسوف يشمل قسمًا عن الأحوال الشخصية. وقد تم تحضير مسودة نظام (قانون) للأحوال الشخصية قوامه ستة أبواب و ٣٤٦ مادة، إضافة إلى مجموعة مبادئ وقرارات صدرت عن مجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا، وهي المبادئ والقرارات التي صدرت في معرض تفعيل قوانين مُلزَمة للقضاة فيما يخص الأحكام القضائية الصادرة عنهم.

شؤون الأسرة

إلى الآن، لا تتوفر قوانين الأحوال الشخصية في صيغة مجموعة محددة من المواد والأحكام القانونية، إنما هي تتخذ صيغة مبادئ وقواعد شرعية^{٢٥}. تتولى المحكمة العليا مسؤولية تحديد المبادئ العامة المتصلة بالأحوال الشخصية، ويصدر مجلس القضاء الأعلى القرارات.

جاري تحضير نظام بالأحكام القضائية، وسوف يشمل قسمًا عن الأحوال الشخصية. وقد تم تحضير مسودة نظام (قانون) للأحوال الشخصية قوامه ستة أبواب و ٣٤٦ مادة، إضافة إلى مجموعة مبادئ وقرارات صدرت عن مجلس القضاء الأعلى والمحكمة العليا، وهي المبادئ والقرارات التي صدرت في معرض تفعيل قوانين مُلزَمة للقضاة فيما يخص الأحكام القضائية الصادرة عنهم.

الزواج

يُحظر الزواج القسري. ويُسمح بزواج الأطفال تحت ١٨ عامًا رهناً بشروط محددة.

يجب أن يسمع مسؤول إبرام الزواج موافقة الفتاة حتى يتسنى عقد القران. تنص المادة ١٦/٣ من اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل على أن "يلزم قبل إبرام عقد الزواج التأكد بأن تزويج من قل عمره عن ثمانية عشر عامًا لن يلحق به الضرر ويحقق مصالحه الفضلى ذكرًا كان أو أنثى" مع ضرورة تسليم الفتاة نسخة من عقد الزواج. في قرار وزارة العدل الوزاري رقم ٤٠ / ٣٦٨. ١٦٣ بتاريخ ١٤٤٠ / ٥ / ٢٨ هجريًا، وافقت الوزارة على إنفاذ هذه المادة، ومن ثم ففي حالة زواج أطفال تحت ١٨ عامًا، مطلوب التحقق قبل الزواج من كونه يحقق المصلحة الفضلى للطرفين .

ولا يمكن للمرأة أن تتزوج بدون إذن ولي الأمر (المحرم)، ويُثبت عقد الزواج الرسمي بين الزوج وولي أمر العروس. فإذا رفض الولي الموافقة على الزواج، فعلى العروس الرغبة في إتمام الزواج أن تسعى إلى الحصول على أمر من المحكمة. وفي هذه الحالات، يقوم القاضي بدور الولي ويجوز له أن يوافق على الزواج^{٢٦}.

بموجب مبادئ الشريعة، يقع على عاتق النساء التزام عام بطاعة أزواجهن ما لم يكن ذلك من شأنه أن يخالف الشريعة، ويجب على الأزواج إعالة أسرهم^{٢٧}. ويتعين على الأزواج والزوجات الاحترام ومعاملة بعضهم البعض بمودة لتطبيق الحياة الأسرية.

يعتبر تعدد الزوجات أمرًا شرعيًا ويمكن للرجل الزواج من أربع زوجات شريطة أن يتمكن من المساواة بينهن في النفقة والمعاملة.

الطلاق

يستطيع الرجل الحصول على الطلاق من جانب واحد من خلال إلقاء يمين الطلاق على الزوجة. بينما يجب على المرأة التي تريد الطلاق إثبات أسباب محددة للطلاق. يمكن للمرأة الحصول على الطلاق دون اتفاق الطرفين عليه إذا كان قد تم النص على هذا في عقد الزواج أو بعد إبرام العقد. للنساء أيضًا الحق في طلب الطلاق من خلال دعوى، في حال لم يرغبن في استمرار الحياة الزوجية. كما قررت المحكمة العليا أن للزوجة الحق في طلب فسخ الزواج بسبب كراهتها لزوجها أو لعدم قدرتها على العيش معه .

تصدى التعميم الوزاري رقم ٨/ت/ ٣١ الصادر بتاريخ ١٤١١ / ٣ / ١٠ هـ لحق الزوجة في فسخ الزواج حال كراهتها للزوج، من أجل تسريع القرارات الخاصة بالدعاوى الزوجية ومنحها الأولوية .

أو يمكن للمرأة الحصول على الطلاق دون أن تثبت أسباب الطلاق إذا هي تخلت عن حقوقها المالية. وللمرأة الحق في الحصول على الخلع الذي يقتضي إعادتها لمهرها أو جزء منه للوصول إلى اتفاق ودّي على الطلاق.

الوصاية وحضانة الأطفال

يخضع الأطفال لوصاية والدهم.

تحتفظ الأم بحضانة الأطفال حتى سن ١٥ عامًا، ولها الحق في الحضانة حتى حال عدم غياب الأب.

في حالة الخلاف، تحتفظ الأم بالحضانة، باستثناء في حالة لم يكن هذا في مصلحة الطفل، خشية الإضرار بالطفل، وفي هذه الحالة تنتقل الحضانة إلى الجدة. إذا كان هناك خطر بوقوع الضرر من الجدة، تذهب الحضانة إلى الأب إذا غاب الضرر. للطرف غير الحائز على الحضانة الحق في زيارة الطفل .

يتصدى التعميم الصادر عن رئيس مجلس القضاء الأعلى رقم ١٩٤٩/ت بتاريخ ١٤٣٨ / ٢٠ / ٦ هـ لتنظيم مسائل الحضانة، وتشمل ما يتعلق بنظام حماية الطفل .

تم إدخال تعديلات على نظام الأحوال المدنية بموجب الأمر الملكي رقم م/١٣٤ بتاريخ ١٤٤٠/٢٧/١١ هـ (٣٠ يوليو/تموز ٢٠١٩ م). للنساء الحق في طلب إصدار شهادة الميلاد للطفل نتيجة لتعديل المادة ٣٣ التي أصبحت تنص على المساواة في الحقوق للمرأة فيما يخص تسجيل الولادات. تمنح المادة ٥ للزوج والزوجة الحق في طلب سجل الأسرة من السجل المدني، وتم تعديل المادة ٩١ فأصبحت: "رب الأسرة هو الأب [أو] الأم بالنسبة لأولادها القصر"

تنص اللائحة التنفيذية لنظام وثائق السفر على أن الطفل المحضون – طرف أم أو أب سعودي – له الحق في الحصول على جواز سفر وأن يسافر مع الحاضن .

٢٣. مركز المعرفة الترويجي للخدمات الصحية (Kunnskapssenteret)، رقم ١٣، النتائج النفسية والاجتماعية والجنسية المترتبة على ختان الإناث. مراجعة منهجية للدراسات الكمية (٢٠١٠) .
download=false&١٤٨٥٣٢٢.٥٤=ts_?١٦٦٧.٩/http://www.kunnskapssenteret.no/publikasjoner/_attachment

٢٤. شريفة الصبياني وعبد الرحيم أ. روزي (جامعة الملك عبد العزيز، جدة)، "الوظيفة الجنسية في النساء اللاتي يتعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث"، الخصوبة والعقم، المجلد ٩٣، العدد ٣، ص. ٧٢٢-٧٢٤، فبراير/شباط ٢٠١٠ .

٢٥. رسالة من وزارة العدل إلى المنسق المقيم بتاريخ ١٢/١١/١٤٣٩ هـ ..

٢٦. الولايات المتحدة، وزارة الخارجية، تقارير قطرية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام ٢٠١٤، المملكة العربية السعودية

٢٧. انظر: سحر الحديان، العنف الأسري في المملكة العربية السعودية^{٢٥} (٢٠١٥)، ص. ٤٢-٤٥

الميراث

بحسب الشريعة، يرتبط الميراث بالأحكام الشرعية التي تلزم الرجل بتحمل المسؤولية المالية لأسرته. ويتم تحديد مبلغ الميراث من خلال علاقة القرابة. قد ترث المرأة من والدها أو أمها أو زوجها أو أطفالها، وفي ظروف معينة، من أفراد الأسرة الآخرين. وفي سياق يتكرر كثيراً، عندما يموت الأب أو الأم قبل الأبناء، تحصل الابنة على نصف نصيب الابن من الميراث، وفي الموقف الأقل حدوثاً عندما يموت الابن قبل أبويه، يحصل الأب والأم على سُدس النصيب من ميراث الابن، إذا كان المتوفى ذكر. وبحسب مصدر الإرث، هناك أيضاً حالات تحصل فيها النساء على أكثر من نصيب الرجال.

الجنسية

يعامل الرجال والنساء معاملة مختلفة في نظام الجنسية السعودي^{٢٨}. ووفقاً لنظام الجنسية، يكتسب أطفال الآباء السعوديون الجنسية السعودية تلقائياً عند الولادة، بغض النظر عن مكان ولادة الطفل. غير أن المرأة السعودية لا تنقل جنسيتها إلى أطفالها إذا ولد الطفل من علاقة زوجية برجل غير سعودي. وتنص المادة 7 من النظام على أن "يكون سعوديًّا من ولد داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها لأب سعودي أو لأم سعودية وأب مجهول الجنسية أو لا جنسية له أو ولد داخل المملكة لأبوين مجهولين". كما تَحرم النساء من الحق في منح جنسيتهن للأزواج الأجانب، على عكس الرجال السعوديين. ويمكن للأطفال النساء السعوديات التقدم بطلب للحصول على الجنسية عندما يصلوا إلى سن الرشد، شريطة أن يستوفوا الشروط، بما في ذلك الإقامة الدائمة في المملكة العربية السعودية، وإجادة اللغة العربية، وعدم وجود سجل جنائي، مع تقديم الطلب بالجنس في غضون سنة واحدة من بلوغ سن الرشد^{٢٩}.

يتصدى قرار مجلس الوزراء رقم ٤٠٦ الصادر بتاريخ ١٢/١١/٢٠١٢ لحالة زواج بنات لنساء سعوديات من رجل أجنبي، بما يشمل تحمل الدولة لرسوم إقامتهم، والسماح لهم بالعمل في القطاع الخاص. كما يستفيد أبناء السعوديات من برنامج حساب المواطن، الذي تم تدشينه للتصدي للآثار المحتملة للإصلاحات الاقتصادية، بموجب خطة رؤية المملكة ٢٠٣٠، حيث يقدم البرنامج مساعدات نقدية للمواطنين من أصحاب الدخل المتوسط والمنخفض.

قوانين العمل

الدخول إلى العمل

لم تعد المرأة بحاجة إلى إذن ولي الأمر للعمل. ينص نظام العمل^{٣٠} على أن "جميع المواطنين متساوون في الحق في العمل"^{٣١} ولا يتضمن قانون العمل أي قواعد تمييزية ضد المرأة وينطبق على كلا الجنسين. ومع ذلك، لا يحظر قانون العمل بالتحديد التمييز ضد المرأة في التعيين أو التوظيف.

وينص قانون العمل على وجوب توظيف النساء في مهن تتفق مع طبيعتهن، ويحظر تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الصناعات الضارة. ويحدد الوزير المهن والوظائف التي تعتبر ضارة بصحة المرأة^{٣٢}. وتشمل هذه القيود حظر العمل في أدوار مضيئة في المناجم^{٣٣}. ويحظر القانون أيضاً النساء من العمل ليلاً، إلا في الحالات التي يحددها الوزير^{٣٤}. وقد سعت وزارة العمل بنشاط إلى زيادة مشاركة المرأة في مكان العمل من خلال إصدار لوائح تتعلق بتوظيف المرأة في المصانع والمنشآت ومراكز البيع بالتجزئة^{٣٥}. وتمكنت النساء من ممارسة المحاماة منذ عام ٢٠١٣.

تتعامل خطة رؤية ٢٠٣٠ أيضاً مع مشاركة النساء الاقتصادية، وتم تطوير عدة مبادرات لإتاحة فرص العمل للنساء.

البقاء في العمل

تم دعم قدرة المرأة على المشاركة في العمل عن طريق إلغاء حظر حصول النساء على رخصة القيادة، اعتباراً من يونيو/حزيران ٢٠١٨^{٣٦}. وفي ٢٠١٩، سُمح للنساء بإصدار جوازات سفر دون الحاجة إلى إذن ولي الأمر.

وتدعم مشاركة المرأة في القوى العاملة أيضاً أحكام إجازة الأمومة. يحق للمرأة إجازة أمومة مدتها ١٠ أسابيع، يدفعها رب العمل بالكامل. ويمكن تمديد الإجازة لشهر إضافي على أساس غير مدفوع الأجر^{٣٧}. ولا يمكن لصاحب العمل طرد الموظفة التي هي في إجازة الأمومة^{٣٨}. ويلزم أرباب العمل توفير مرافق لرعاية الأطفال إذا استخدموا خمسين امرأة أو أكثر، وكان لديهن ما لا يقل عن عشرة أطفال دون سن السادسة^{٣٩}.

يحظر نظام العمل التمييز ضد النساء في التوظيف والأجور، بموجب تعديلات نظام العمل التي فعلها الأمر الملكي رقم ٦٨٤ بتاريخ ٢٧/١١/١٤٤٠ هـ (٣٠ يوليو/تموز ٢٠١٩)، ويجدر بالذكر منها المادة ٢ التي غيرت تعريف العامل إلى "كل شخص طبيعي - ذكراً أو أنثى - يعمل لمصلحة صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه، ولو كان بعيداً عن نظارته".

٢٨. اجتماع مع لجنة شؤون الأسرة، ١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩.

٢٩. نظام الجنسية السعودية (اللائحة) لعام ١٩٥٤، قرار مجلس الوزراء رقم ٤ بتاريخ ٢٥/١٠/١٣٧٤.

٣٠. المرجع السابق، المادة ٨.

٣١. نظام العمل لسنة ٢٠٠٥، مرسوم ملكي م/ ٢٣٥١ شعبان ١٤٢٦/ ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥، مجدد ٢٠١٥.

المرجع السابق، المادة ٣.

٣٢. المرجع السابق، المادة ١٤٩.

٣٣. "يمكن للمرأة أن تعمل في أربع وظائف جديدة في الليل"، عرب نيوز، ٢١ أبريل/نيسان ٢٠١٦.

<http://www.arabnews.com/saudi-arabia/news913401>

٣٤. نظام العمل لسنة ٢٠٠٥، المادة ١٥٠.

٣٥. سارة خوجة، "اعتبارات للموظفات في المملكة العربية السعودية"، كلايد وشركاه، ١٢ أبريل/نيسان ٢٠١٦. <https://www.clydeco.com/insight/article/considerations-for-female-employees-in-ksa>

٣٦. الأمر السامي في ٢٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧.

٣٧. قانون العمل، المواد ١٥١، ١٥٢.

٣٨. المرجع السابق، المادة ١٥٥.

٣٩. المرجع السابق.

عُدلت المادة ٣ إلى: " العمل حق للمواطن، لا يجوز لغيره ممارسته إلا بعد توافر الشروط المنصوص عليها في هذا النظام، والمواطنون متساوون في حق العمل دون أي تمييز على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، سواء أثناء أداء العمل أو عند التوظيف أو الإعلان عنه".

وتقدم المادة ٣٤ آليات نموذجية، منها حظر أي تمييز في الأجر بين الرجال والنساء على العمل متساوي القيمة، وعدم وجود ضرورة لحصول المرأة على إذن من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أو أي طرف آخر للحصول على عمل .

المملكة دولة طرف في اتفاقية منظمة العمل العالمية رقم ١٠٠ الخاصة بمساواة العمال والعاملات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل، واتفاقية ١١١ بشأن التمييز في الاستخدام والمهنة .

تنص اللائحة التنفيذية لنظام العمل لعام ١٤٤٠ هـ على عدم اتخاذ أي إجراء يضغط على حرية النساء في التمتع بتساوي الفرص، وليس مسموحاً بدفع أجر للمرأة أقل من أجر الرجل لدى تساوي قيمة العمل .

يدعم صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) مراكز ضيافة أطفال النساء العاملات،

كما صدر قرار ملكي برفع سن التقاعد للنساء في القطاعين العام والخاص إلى ٦٠ عاماً، بحيث أصبح نفس سن تقاعد الرجال.

التحرش الجنسي في أماكن العمل

يتضمن النظام الخاص بالتحرش الجنسي الذي صدر بموجب مرسوم ملكي (م/٩٦) في عام ٢٠١٨ نصاً قانونية حول التحرش الجنسي بأماكن العمل. أما نظام العمل فينبص على أنه يمكن للعامل ترك العمل دون إشعار في الحالات التالية^{٤١}:

إذا وقع من صاحب العمل أو من أحد أفراد أسرته، أو من المدير المسؤول اعتداء يتسم بالعنف أو سلوك مذل بالآداب نحو العامل أو أحد أفراد أسرته . إذا اتسمت معاملة صاحب العمل أو المدير المسؤول بمظاهر من القسوة والجور أو الإهانة.

قرار مجلس الوزراء رقم ٢٠٩١٢ الصادر بتاريخ ٢٠٢/٢/١٤٤١ هـ يفرض تدابير حماية تنظيمية ضد المخالفات السلوكية في أماكن العمل.

ويوفر معظم أرباب العمل مساحات عمل منفصلة للرجال وأخرى للإناث بتشجيع من السياسات الحكومية.

عاملات المنازل

في المملكة العربية السعودية ما يقارب مليون ونصف المليون عاملة منازل وافدة، وقد وفد من جنوب آسيا وشرق آسيا، ومن مناطق أخرى بالشرق الأوسط ومن أفريقيا. يتم استبعاد عاملات المنازل من نظام العمل^{٤٢}.

وتحظر اللوائح التنفيذية الصادرة في عام ٢٠١٦ بموجب نظام العمل على أرباب العمل الاحتفاظ بجوازات سفر عمالهم، ويستثنى من ذلك العمال الذين يطلبون من رب العمل الاحتفاظ بجواز سفرهم، وفي هذه الحالة يجب تقديم إيصال بجواز السفر باللغة العربية ولغة العامل.

وينظم قرار مجلس الوزراء رقم ٣١٠ لعام ١٤٣٤ (٢٠١٣) استخدام عاملين المنازل ويحدد الحد الأدنى من استحقاقات العمال. يُطلب من أصحاب العمل معاملة العامل بكرامة والحفاظ على سلامة العامل. وتحمي قوانين الضمان الاجتماعي عاملين المنازل من الاستغلال أو الإساءة. وينص قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٦ المؤرخ في ١٤٢١/٧/١٢ هـ (٢٠٠٠) على أن العلاقة بين أصحاب العمل والعمال الأجانب يحكمها عقد العمل المبرم بينهما وليس بقواعد الكفالة. وينص القرار على أن يكون العمال الأجانب مسؤولون عن ضمان تقديم طلب إلى إدارة الجوازات لإصدار تصاريح إقامة لهم ولأسرهم. ومن غير القانوني لأصحاب العمل حجب جوازات سفر عاملين المنازل. ومع ذلك، فإن ممارسة حجز جوازات سفر العمال لا زالت تحدث أحياناً، وهو ما يمكن أن يهيئ لخطر التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي^{٤٣}.

العمل بالجنس وقوانين مكافحة البغاء

يعاقب على العمل الجنسي باعتباره زناً، وهو جريمة خطيرة بموجب الشريعة، يُعاقب عليها بعقوبة أقصاها الجلد مئة جلدة. وتفرض الشريعة شروطاً صارمة فيما يتعلق بالأدلة اللازمة لإثبات جريمة الزنا، والجلد لا يفرض في جميع الحالات.

الإتجار بالبشر

ينص نظام مكافحة الإتجار بالأشخاص على عقوبات تصل إلى السجن لمدة ١٥ عاماً ودفع غرامات. ويمكن تشديد العقوبات في بعض الحالات، بما في ذلك الإتجار بالمرأة أو الطفل أو القرنين أو الأصول أو الفروع. العمال الأجانب معرضون للإتجار، ولا سيما العاملات في المنازل، بسبب عزلتهن داخل المساكن الخاصة^{٤٤}.

أعدت هيئة حقوق الإنسان خطة وطنية لمكافحة الإتجار بالبشر للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، وتضمنت أنشطة وبرامج لتحسين قدرات هيئات إنفاذ القانون. تم تنفيذ التدريب في عدد من مناطق المملكة. تم إنشاء ١٠٧ وحدة فرعية للتحقيق في جرائم الإتجار بالبشر ضمن قطاع الادعاء العام، وتم إطلاق حملة توعية لمكافحة الإتجار بالبشر.

٤١. المرجع السابق، المادة ٨١.

٤٢. المرجع السابق، المادة ٧(٢).

٤٣. الولايات المتحدة، وزارة الخارجية، تقرير ٢٠١٧، الإتجار بالأشخاص، المملكة العربية السعودية (٢٠١٧).
<http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/countries/2017/271271.htm>

٤٤. نظام مكافحة الإتجار بالأشخاص (٢٠٠٩)، المرسوم الملكي رقم م/٤٠.

٤٤. الولايات المتحدة، وزارة الخارجية، تقرير ٢٠١٧، الإتجار بالأشخاص، المملكة العربية السعودية.

التوجه الجنسي والهوية الجنسية والقضايا ذات الصلة

بموجب الشريعة الإسلامية فإن العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي يُعاقب عليها بالإعدام أو الجلد، حسب الخطورة المتصورة للقضية^{٤٥}. ولا يجوز شرعاً أيضاً للرجل أن يتصرف مثل النساء أو أن يرتدي ملابس النساء، ولا يجوز للنساء أن يتصرفن مثل الرجال أو أن يرتدين ملابس الرجال. ووفقاً للشريعة الإسلامية، فالعلاقات الجنسية المثلية تخرق العادة والعرف الإنساني المتبع والمعمول به، بأن الزواج عبارة عن عقد رسمي يُعقد بين ذكر وأنثى ولكل منهما دوره المنوط به في الحياة.

ولا توجد قوانين محددة تحمي المثليين والمثليات والمتحولين جنسياً من جرائم الكراهية أو العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التمييز. ولا توجد حماية قانونية أو اعتراف للمتحولين جنسياً. يُسمح فقط للأفراد ثنائيي الجنس بالخضوع لجراحة إعادة تحديد الجنس. ووفقاً لمرسوم صادر من وزارة الصحة في عام ٢٠١١، يمكن للمستشفيات والمراكز الطبية إجراء جراحة إعادة تحديد الجنس على ثنائيي الجنس فقط بعد تأكيد الحالة من وزارة الصحة^{٤٦}.

المملكة العربية السعودية: الموارد الرئيسية

التشريعات

النظام الأساسي للحكم، الأمر الملكي رقم أ/٩١، ٢٧ شعبان ١٤١٢ هـ، ١ مارس/آذار ١٩٩٢.
<http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/en/sa/sa016en.pdf>

نظام الحماية من الإيذاء (٢٠١٣)، المرسوم الملكي رقم م/٥٢ من ١٥/١١/١٤٣٤ هـ ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.
https://www.nfsp.org.sa/ar/awareness/DocLib/english_law.pdf

نظام مكافحة الإتجار بالأشخاص (٢٠٠٩)، المرسوم الملكي رقم م/٤٠.
http://www.gulfmigration.eu/database/legal_module/Saudi%20Arabi/National%20Legal%20Framework/Anti-trafficking/1.2%20Anti-Trafficking%20in%20Persons%20Law_EN.pdf

قانون العمل، المرسوم الملكي رقم م/٥١، ٢٣ شعبان ١٤٢٦ هـ ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٥.
http://www.sagia.gov.sa/Documents/Laws/labor_law_en.pdf

قرار (لائحة) نظام الجنسية العربية السعودية رقم ٤ بتاريخ ٢٥/١/١٣٧٤ هـ، ٢٣ سبتمبر/أيلول ١٩٥٤.
<http://www.refworld.org/docid/3fb9eb6d2.html>

المراجع

بوتلر ت، "الأوقات: هل هم يتغيرون؟" النظام السعودي يتصدى أخيراً للعنف الأسري مع لائحته بشأن الحماية من الإيذاء" استعراض القانون إيوا، المجلد ١٠٠، (٢٠١٥)، صفحات ١٢٣٣-١٢٤٤.
http://ilr.law.uiowa.edu/files/ilr.law.uiowa.edu/files/ILR_100-3_Butler.pdf

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية بشأن التقريرين الدوريين الثالث والرابع للمملكة العربية السعودية، ٩ مارس/آذار ٢٠١٨ (CEDAW / C / 3-4 / SAU / CO / 3-4).

إلنيور ابدلا دوماتو، حقوق المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المملكة العربية السعودية (فريدوم هاوس/بيت الحرية، ٢٠١٠).
https://freedomhouse.org/sites/default/files/inline_images/Saudi%20Arabia.pdf

هيومن رايتس ووتش، القاصرون الدائمون: انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن ولاية الرجل والفصل بين الجنسين في المملكة العربية السعودية (٢٠٠٨).
<https://www.hrw.org/report/2008/04/19/perpetual-minors/human-rights-abuses-stemming-male-guardianship-and-sex>

هيومن رايتس ووتش، "المملكة العربية السعودية: قانون جديد لتجريم العنف الأسري"، ٣٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٣.
<https://www.hrw.org/news/2013/09/03/saudi-arabia-new-law-criminalize-domestic-abuse>

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المؤسسات الاجتماعية ومؤشر النوع الاجتماعي للمملكة العربية السعودية
<https://www.genderindex.org/wp-content/uploads/files/datasheets/٢٠١٩/SA.pdf>

الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التعليقات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، المملكة العربية السعودية، ٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٨ (CEDAW/C/SAU/CO/2).
http://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fSAU%2fCO%2f2&Lang=en

٤٥ انظر جاويد رحمن، إيليني وليمينبولو، "هل يعتبر الاخضر جزءاً من قوس قزح؟ الشريعة والمثلية وحقوق المثليين في العالم الإسلامي"، مجلة فوردهام الدولية للقانون، المجلد ٣٧، العدد ١ (٢٠١٣)، صفحات ١-٥.
٤٦ المملكة العربية السعودية: ٤٢٥ حالة إعادة تحديد الجنس في ٢٧ سنة، ٣١ أيار ٢٠١٢، الجمعية الدولية للمثليات والمثليين ودوي التفضيل الجنسي والمزدوج والمتحولين جنسياً وثنائيي الجنس.
<http://ilga.org/saudi-arabia-425-cases-of-sex-reassignment-in-27-years>



المملكة العربية السعودية

عدالة النوع الاجتماعي والقانون